فانهما تعتقدان صحة هذا النكاح ويجوز ان تسأله في الاسلام على هذه الحال ولا اعتبار بالمتقدم فانه معفو عنه اما لو تزوج حليلة ابنه او ابيه او المطلقة ثلثا فانهما لا تقران عليه بعد الاسلام ولو اسلم ثم ارتد قارن فانفصال العدة من حين اسلامه على كفرها بينا الصحيح من حين الاسلام وان اسلم في العدة بينا عدم الفسخ بالاسلام ويضر بها عدة من حين الارتداد فان عاد فيها فتحيض وقال الاصطخري من حين ردته وليس للعود اليها ذلك العقد حال ردته فان كان كافرا كما لو اسلم ثم اسلم ارتد ثم اسلمت ثم ارتدت ليكون له استصحاب العقد فان كانت العدة ثلثا طلق واحدة من الاخيرتين ثلثا ثم اسلما حرمتا الا بمحلل ولو طلق واحدة في اثناء العدة الرجعي العدد الشرعي اسلم الحر على اكثر من اربع من الكتابيات بعقد او دفعة احتار اربعا حرائر او حرتين او امتين والعبد يختار حرتين او اربعا اما آه حرة وامتين فالاولى نكاح الحرة فان تقدم نكاح الامة سواء ترتب عقدهن او لا وسواء احتار الاوائل او الاواخر وسواء دخل بهن او لا ولا اشتراط اسلامهن ولا استطراد العدة ولو اسلم معه اربع من غان فالاقرب ان له احتيار الكتابيات وليس للمرأة احد الزوجين بل يطلقان مع الاقتران والثاني مع الترتيب ولا مهر للمرتد فان دخل فهو المثل ان قلنا بعدم الصحة ولو اسلم على امرأة وعمتها بعد الدخول بهما او الام حرمتا وقيل تحرم الام خاصة ولا احتيار ولو اسلم على امة وعمتها حرة ان لم يرضا احدهما والا حرمتا على الموطوءة خاصة ولو كان قد وطئهما حرمتا ولو اسلم عن احتين تخيرت وان وطئهما ولكن عن العجم والمخالة مع من الاخ والاخت اذا احتار ذا الفسخ او الحرة والامة ولو احتارت الحرة او العمة او المخالة العقد على الامة او من الاخ او الاخت صح الجمع ولو احترن في حال الكفر لم يصح حكمه حال الاسلام ولو اسلم الحر على اربع اماء فحرتان ولكن لو كان منهن حر بإذن صحت للحر بها والاقرب اعتبار رضا جميع الحرائر الاربع دون الخامسة ان صح نكاح الامة او المخالة ولو اسلم على حرة وثلث اماء تحرم الحرة استئنافا ان رضيت الحرة ولو لم ترض ثبت عقدها

العدد الشرعي في الزيادة على

بطل عقد الامة ولو لحق به الاماء وخير بعد العدة على كفر الحر بطل كما حيا وتحته اختان ولو عادت في العدة بنى عقدها خاصة ان لم ترض الاماء ولو طلق الحر في العدة قبل اسلامها قال اسلمت فيها صح الطلق وان قلنا ان الاماء ان قلنا بطلان عقد الامة على الحر من اصله وان خرجت وان اسلم ظهر بطلان الطلاق وتخير الاماء ولو اسلم الحر على اربع حرائر او حرتين وامتين او ثلث حرائر وامة او اسلم العبد على اربع اماء او حرة وامتين او حرتين ثبت العقد على الجميع لكن مع رضى الحرائر اذا اجتمعن مع الاماء هذا اذا لم يكن كتابيات ولو اسلم على اكثر من اربع وثنيات بعد دخول بهن انتظرت العدة فان خرجت ولم تسلم منهن واحدة بطل عقدهن وان اسلم فيها اربع فما دون وخرجت ولم يزدن على الاربع بين عقد المسلمات وان زدن على اربع في العدة تخير اربعا وله احتيار من سبق اسلامها وعن تاخر وقيل نكاح البواقي وكذا لو اسلم كلهن ولا يعين على الاحتيار اذا سبق البعض بل له الترتيب حتى تخرج العدة فان تخير به او بعضهن وله ازيد من على اربع بين عقده عليهن فان زدن عن اربع تخير اربعا ولو احتار من سبق اسلامهن ولكن اربعا ايكون له احتيار من تخير به ولو في العدة ولو اسلم عن اربع وثنيات مدخول بهن ايكون له العقد على خامسة ولا على اخت احدهن الا بعد انقضاء العدة مع بقائهن على الكفر وبقاء احدى الاربع او اخت عليه ولو اسلمت الموطوءة دون من وطئ الكافر احتها فان تقدم العدة على كفره صح عقد الثانية ولو اسلما في عدة الاولى تخير ولو اخر اسلام الثانية حتى خرجت عدة الاولى وقد بانت بخمل استظار العدة للناسية من حين اسلامه فان لحقته بخير وان خرجت عدة الاولى ولو اسلم العبد عن اربع حرائر فضاعدا وثنيات ثم عتق ولحقن به في العدة تحرم اثنتان فاذا احتارهما انفسخ نكاح البواقي وكان له العقد على اثنتين من الاربع حرتين لانه حر ولو اعتقوا ولا تم اسلم ولحق به تخير اربعا واذا اسلم الحر عن اكثر من اربع حرائر مدخولا بهن وثنيات انتظرت العدة فان تخيره اربع كان له الانتظار فان احتار المسلمات انقطعت عصمة البواقي ثم ان اسلمن قبل انقضاء العدة علمت